انشاء ثلاث محميات طبيعية في بغداد

وصول مبالغ من الدول المانحة لتطوير الزراعة في العراق

بغداد/ رياض القره غولي

توقع الخبير الزراعي الاسترالي تدرو كودمان إمكانية تصدير العراق للمحاصيل الزراعية وتحقيقه الاكتفاء الذاتي في حالة استخدامه للتقنيات الزراعية الحديثة.

وقال الخبير الزراعي عضو مجموعة إدارة وتنمية القطاع الزراعي في العراق أن العراق بلد غني بثروته وإمكانياته لكنه قد تراجع بسبب سوء الوضع الاقتصادي وعدم توسعه باستخدامه تلك التقنيات التي تؤهله للنمو والتقدم.

وأوضح أن أمريكا واستراليا وإسبانيا تنفذ حاليا مشاريع زراعية متطورة في العراق وهناك مبالغ قد وصلت من الدول المانحة لدعم خطط وبرامج وزارة الزراعة للنهوض بالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

وأضاف أن الزارع العراقي قادر على التطور من خلال معايشته الميدانية لمشروع تطوير الحنطة في أربيل قبل عدة سنوات والتي شهدت نجاحا كبيرا.

من جهة اخرى باشرت دائرة التخطيط في وزارة الزراعة بإنشاء ثلاث محميات في بغداد وأوضح رئيس الحميات الدكتور علي كريم ان الحميات الجديدة تشتمل كصيبة عند مدخل الدائن وروضة الها في الدور والنهروان.

وقال إنه تم استحداث محمية مندلي في ديالى ومحمية دبس في كركوك ومحمية العيث في منطقة الدور لتصبح () محميات خاصة بالغزلان والتي تضم الآلاف منها بأنواع عديدة مشيرا الى وزارة الزراعة أعدت خطة متكاملة لإعادة بناء وإعمار جميع الحميات التي تعرضت للاعتداء والنهب خلال فترة الانفلات الأمني باستثناء محمية الساد التي لا زالت تضم عدة مئات من الغزلان، إلا أن هناك صعوبة في السيطرة على الغزلان لطبيعة المنطقة القاسية هناك.

وذكر ان إعادة إعمار الحميات شمل كذلك محمية نباتية للنبات الطبيعي في نينوى إضافة إلى إنشاء مسيجات داخلية وخارجية وإضافة أنواع جديدة من الحيوانات البرية والطيور.

كاريكاتير خضير الحميري

حملة لمكافحة الذباب في سبع محافظات

بغداد-المدى

نفذت وزارة الزراعة امس الاول حملة مكثفة لمكافحة ذبابة الياسمين البيضاء في سبع محافظات هي بغداد وديالى وصلاح الدين والانبار وبابل وكربلاء وواسط مستخدمة فيه الزيت المعدني.

وقال الدكتور قيس كاظم زوين مدير الهيئة العامة لوقاية المزروعات ان المكافحة الشتوية ستستمر حتى الاول من آذار المقبل وان اسعار المبيد هي اسعار رمزية تصل الى الف دينار لكل ثمانية لترات منه داعيا الفلاحين والزارعين الى تهيئة اجهزة الرش وغسل اشجار الحمضيات بالماء والصابون قبل عملية المكافحة.

من جهة اخرى اعلن رئيس قسم وقاية النبات في كلية الزراعة التابعة الى جامعة بغداد الدكتور ابراهيم جدوع الجبوري ان الكلية تسعى لربطها بالمكتبة الوطنية لوزارة الزراعة الامريكية لافساح المجال امام طلبة الدراسات العليا في الحصول على المصادر والبحوث والدراسات الزراعية.

وزير الموارد المائية يعلن لـ(المدى): سدودنا قوية وبخير

ندعو تركيا وإيران وسوريا إلى إتفاق عادل في تحديد الحصص المائية وتبادل المعلومات الإراوئية

- إعمار 10% من مساحة الأهوار بالمياه.. وطموحنا يصل إلى 75%
- اعددنا خطة خمسية لانجاز مشاريع عملاقة .. واهتمام كبير بالمياه الجوفية
- سنباشر في تنفيذ سد بخمة بمعونة الدول المانحة وبكلفة ملياري دولار
- اتخذنا خطوات مهمة لإكمال استصلاح مشروع أراضي حرية ـ دغارة ومشروع ماء البصرة
- انجزنا صيانة وتشغيل السدود 100% خلال العام الماضي ..ونعمل على تحديث أجهزة التحسس فيها هذا العام
- اقترحنا تخصيص 1.150 مليار دولار لتنفيذ البرنامج الوطني لمواردنا المائية خلال عام 2004

احتاز نهر دجلة صباح كل يوم وأنا ذاهب الى عملي.. وأطل عليه من نافذة مكتبي التي لا تبعد عن شاطئه الا القليل من الامتار.. أصبحت مياهه على مقربة من اكتافه.. والزيادة في منسوبه كانت محض تساؤل مستمر في نفسي، وكنت أجيب عنها بأن موسم الأمطار وتبدلات المناخ حملت كل هذا الخير.. لكن هذا الرأي يبقى بلا سند اختصاصي.. كما كانت أخبار انهر بلادي تصلني من زملائي في المحافظات وهي تؤشر هذا الارتفاع في مناسيبها.. حتى أن مساحات لا بأس بها من أهوار الجنوب طمرتها المياه بعد أن رفع الحصار عنها.

كل هذه التساؤلات حملتها في مفكرتي واتجهت صوب وزارة الموارد المائية لأطرحها على وزيرها الدكتورعبد اللطيف جمال رشيد الذي وجدته مشغولاً في اجتماع ضم الملاك المتقدم في تشكيلات وزارته وهم يبحثون في الوسائل الأفضل لتنفيذ خطة عام 2004 من الخطة الخمسية للوزارة بعد أن شخصوا أهم معوقات عملهم خلال عام 2003.

لقاء/ عبد الرزاق المرجاني

خطة خمسية

نسيت مناسيب المياه وارتفاعها أمام قيام الوزارة بوضع خطة خمسية في وقت كاف أغلب الوزارات لم تفكر إلا برسم برنامج عمل لعام 2004 وقال بشأنها:

- إن توجهنا لرسم خطة حتى عام 2008 ينطلق من كون مشاريع الري تحتاج إلى أكثر من سنة لغرض تنفيذها لكن هناك برنامج لكل عام، والنقاط الرئيسة في الخطة هي التوسع في بناء السدود ليس لأغراض الخزن فقط بل لتوليد الطاقة الكهربائية ولأغراض السياحة والزراعة ولتحقيق الاستثمارات الاقتصادية المختلفة علاوة على تحسين البيئة وقد قدرت المبالغ المطلوبة لذلك بما يتراوح (6-7) مليار دولار.. ومنها سد نجمة الذي سبق وأن بوشر العمل فيه عام 1980 وتوقف في عام 1991 وما تحقق على مستوى الانجاز لم يكن أكثر من 30%، وهو يعتمد على موارد المياه من الزاب الكبير وقد أدخل كأحد المشاريع ضمن مؤتمر الدول المانحة وحددنا ملياري دولار لانجازه وهو ذو فائدة كبيرة في خزن المياه وتصريفها وتوليد ما يصل إلى (1500) ميغاواط إضافة إلى ما يشكله من موقع سياحي مهم ضمن المنطقة الشمالية للعراق وانه يلاقي إقبالاً في إطار المشاريع الاستثمارية لما يتميز بجدوى اقتصادية كبيرة ودور مهم في درء الفيضانات ويتوقع انجازه خلال (3-4) سنوات قادمة.

وأشار الدكتور (عبد اللطيف جمال رشيد) إلى إنشاء سدود مهمة أخرى منها سد باكرمان على نهر اخازر وهو يعد أصغر من سد نجمة، وسد مناوي على نهر الزاب الكبير ويكون في مؤخرة سد نجمة إضافة إلى سد طقطق على الزاب الصغير وسدي بلسورة وبادوش علاوة على إنشاء 11 سداً لخزن مياه الأمطار في الصحراء الغربية والاستمرار في تنفيذ سد حوران وتحسين أدائه.

الأولولية لسد الموصل

وذكر أن سد الموصل وضع في اهتمامات الوزارة لما يتمتع به من قدرات خزنية وتصريفية جيدة لذا سيتم تطويره من خلال رصد المبالغ المطلوبة من الدول المانحة والبنك الدولي بما لا يقل عن (220) مليون دولار لأعمال الصيانة والتشغيل على وفق أحدث التقنيات العالمية وهي تشمل أيضا بقية السدود العاملة في العراق خاصة ما يتعلق بتحديث أجهزة التحسس فيها وربطها بشبكة هايدلوجية باستخدام الحاسوب.

خطة عام 2004

وعن برنامج الموارد المائية لعام 2004 والذي يطلق عليه السيد الوزير تسمية (خطة المشروع الوطني) لكون مبالغها تحدد من قبل وزارة المالية وتوجهاتها هي إعادة تأهيل وتحديث وتشغيل المشاريع الإروائية القائمة وتنميتها على مستوى السدود الخزنية الكبيرة في الشمال أو في الغربية أو في الوسط أو ما يستخدم لخزن مياه الأمطار والسيول في الصحراء والبادية من سدود صغيرة يقدر عددها بثمانية سدود تخدم تغذية المياه الجوفية.

وأوضح أن الميزانية الوطنية المقترحة للوزارة لهذا العام تصل إلى (150) مليون دولار إضافة إلى تخصيص أكثر من مليار دولار من ملحق ميزانية الكونغرس الأميركي وأضاف نحن نعمل للحصول على موارد مالية من الدول المانحة لتنفيذ مشاريع كبرى إضافة إلى ما تمت الإشارة إليه وإعادة هيكلة الوزارة بدمج شركات وأقسام التصاميم بشكل مركزي وتوحيد الجهود التنفيذية وكذلك أقسام الدراسات علاوة على استحداث هيئة لإدارة المياه ومراكز بحثية وربط مركز الوزارة في بغداد والمحافظات بشبكة الكترونية واتصالات سريعة وانجاز مقر الوزارة السابق الذي تعرض للسلب والتدمير.

وأكد أن برنامج هذا العام يتضمن أيضا إعادة النظر في إدارة المياه الجوفية هذه الثروة التي يجب أن لا تستغل إلا بالضرورة القصوى وان المناطق التي تتميز بها هي الشمالية حيث هناك (140) بئراً وإجراء دراسة عن حاجة المنطقة الإضافية وكذلك المنطقة الغربية أما ما يتعلق في مناطق كركوك والتي عمل النظام السابق على حفر (2500) بئر ضمن خطة طوارئ خاصة به فإن دراسة علمية تجري حاليا لمعرفة الحاجة الضرورية لهذا العدد.

كما أن العمل سيتواصل في العام الحالي لانجاز القسمين الشرقي والجنوبي من الشمالي وكذلك مشروع استصلاح أراضي حرية - دغارة (ديوانية - حلة) والمنجز منه خلال عام 2003 هو خمسة آلاف دونم فيما يبلغ الانجاز الكلي لحد الآن 17 الف دونم من أصل مساحته البالغة 70 ألف دونم إضافة إلى الاهتمام في تنظيم جداول الأنهار في المنطقة الجنوبية وخاصة البصرة وتنظيف القنوات المائية من الأعشاب وإكمال مشروع ماء البصرة وانجازه بأسرع وقت وتبطين جميع القنوات الترابية حفاظاً على إيصال المياه بالسرعة والكمية المحددة وتصليح وتشغيل الضخات وتعويض المتضرر والمسروق وتحديث معدات الكري والاتصالات بين المحافظات والمركز وبين الفروع داخل المحافظة ومع المحافظات الأخرى.

خطة إعمار الأهوار

كيف تعاملتم مع القرار السياسي والبيئي والإروائي في عودة الأهوار.. أجاب السيد الوزير، أن هذا القرار قبل أن يكون بالدلالات التي أنت أشرت إليها فهو قرار إنساني واقتصادي وسياحي ومن أجل تنظيم هذه العمليات المشتركة أسسنا مركز الدراسة الوضع في الأهوار والذي يضع في صلب مهمته إعمار هذه المنطقة من جميع أوجهها الاجتماعية والصحية والاقتصادية ففي ضوء ذلك أعددنا مذكرات تفاهم مع الوزارات المعنية وهي (النفط لاستغلال الثروة النفطية وتحديد مواقعها والإسكان لحماية القرى وبناء ما هو حديث والثقافة للحفاظ على موروث المنطقة والاهتمام بالسياحة إضافة إلى الصحة والتربية والبلديات والأشغال وحتى الداخلية والزراعة لإنماء الثروة الحيوانية وغيرها من مؤسسات الدولة المختلفة).

وأضاف كما أولينا الاهتمام بهذا الموضوع بالاتصال مع المنظمات الدولية غير الحكومية والدول التي يمكن أن تساهم في إعادة الحياة لهذه المنطقة وتطويرها والتي يجب أن تبنى على الأسس التالية:

- وضع تخطيط شامل وبرنامج زمني محدد لإعمار الأهوار
- تحديد ميزانية لتنفيذ المشروع
- تحديد الجهات المساهمة
- آلية وأسلوب تنفيذ الخطة
- الأولوليات والاهتمامات

وأشار إلى أن مركز دراسة الوضع في الأهوار وإعماره سيكون مقره بغداد وله فروع واتصالات في المنطقة الجنوبية موضحاً أن ما تم إعماره من مساحة الهور لا تزيد حاليا على 10% من أصل (20) ألف كيلو متر مربع وأن الطموح هو غمر 75% من مساحته وبما لا يؤثر على الحصة المائية للمزارع والخزين حيث إن غمر 100% شيء مستحيل.

وبهذا الخصوص قال وزير الموارد المائية أن موسم الأمطار جعل الموسم الزراعي الشتوي بخير وكذلك ساعدنا في توفير الحصة الإضافية من المياه لغمر مساحات محدودة من الأهوار.

9 أشهر من الانجاز

وماذا حققتم من انجازات إروائية وتنظيمية خلال عام 2003؟

- السيد وزير الموارد المائية ركز في إجابته على أن المهمة الأساسية كانت إعادة نشاطات هذه الوزارة في بغداد والمحافظات وهي تتكون من (6) هيئات رئيسة و(11) شركة إضافة إلى وحدات ومراكز أبحاث وكان التنفيذ خلال التسعة أشهر من العام الماضي (أي بعد سقوط نظام صدام) أفضل مما هو متوقع حيث جرى صيانة وإعادة بناء وتأثيث ما مدمر من أبنية وانجاز البناية التابعة للوزارة في منطقة

وأقام الدراسات والبحوث الخاصة بالمياه والتربة والإسراع في إكمال إعمار بناية الوزارة التي من المقرر أن تنتقل بعض الأقسام والمديريات إليها خلال الشهر القادم وانجازها بشكل كامل خلال الشهرين المقبلين.

وأضاف لقد ركزنا في عملنا على تشغيل السدود وخزانات المياه وحسب الإمكانات المتاحة وقد أنجزنا أعمال الصيانة والتشغيل فيها بنفسه 100% وهي تتابع بشكل يومي خاصة سدود (دوكان ودربندخان والموصل والثرثار وغيرها).

ثم أشار إلى الجهد الإداري الذي بذل في استعادة أكثر من 60% من العجلات والآليات المسروقة خاصة التخصصية.. وبهذا الصدد قال السيد الوزير أن غالبية المعدات والأجهزة التي تمتلكها الدوائر الإروائية والخزينة هي قديمة وذات كفاءة ضعيفة لكن القدرات الفنية العراقية عالية، وفي حالة قيام الدول بتمويل مشاريع الموارد المائية بالمبالغ اللازمة وبخبرات فنية عالية سنتمكن من انجاز المخطط بأسرع وقت وبأفضل تنفيذ في مجال الاستصلاح والإرواء.

سدودنا بعافية

*هل العمليات العسكرية الأخيرة واستخدام القنابل ذات الأوزان الكبيرة أثرت على قدرات السدود والخزانات المائية؟

- إن بناء السدود في العراق والعالم يأخذ بنظر الاعتبار أقوى الهزات الأرضية والارتجاجات التي تتعرض لها التربة.. ولله الحمد لم يتعرض أي سد كبير أكان أم صغيراً إلى ضرر مادي علاوة على أن قوات التحالف لم تستهدف سدودنا في عملياتها العسكرية ومع ذلك أجرينا الفحوصات على جميع مرافقها.. ونطمئن شعبنا بأن سدودنا بخير.

وأشار في حديثه إلى أن نظام صدام كان يخضع ومع الأسف بناء وإدامة السدود إلى أمور سياسية وعسكرية حتى إنه كان يقلل من تخصيصاتها لإدامة حروبه المستمرة.

*قيل أن مناطق معينة في الناصرية تعرضت إلى فيضانات.. ما تعليقكم؟

- لله الحمد لم تتعرض أي مدينة إلى فيضان بل إن الذي جرى هو إطلاق تصاريف واحتياجات إروائية معتادة وصادفت مع هطول أمطار كثيرة مما دفع المزارعين إلى عدم سحب أي من التصاريف فزاد منسوب النهر وأن المياه التي عادت إلى النهر قد غسلت التربة وهذا يخدم الزراعة فكانت فائدة لا ضرر.

مشاركة مائية عادلة

*ما الموقف المائي مع دول الجوار وخاصة تركيا؟

- بدء وزير الموارد المائية بحديثه بدعوة تركيا وإيران وسورية إلى الاتفاق الشامل في تحقيق العدالة في تحديد الحصة المائية وحسب القوانين الدولية مراعين الناحية البيئوية والمناخية للبلدان الثلاثة.

وبما يحقق مصلحة وشعوب المنطقة، إضافة إلى الاتفاق على تبادل المعلومات وتوزيع المياه لأن الأمطار في إيران وتركيا تؤثر على الأنهر في العراق وكذلك انحسارها.

وأشار إلى أن حصة العراق من المياه حاليا هي 30% أي ثلث الحصة قبل أن تنشأ تركيا سدودها على دجلة والفرات كما لم تكن هناك أية اتفاقية بين البلدين أو دولية على توزيع الحصص المائية وأن آخر مفاوضات جرت بهذا الخصوص تعود إلى عام 1990.

تصوير سمير هادي

بلدية الديوانية لسان حالها يقول:

رفعنا (20) ألف متر مكعب من النفايات وزرعنا 5222 شتلة في الفضائات

الديوانية/محمد الفرطوسي

نظراً للتوسع الكبير الحاصل في كل مفاصل أعمال الوزارات والدوائر لإنجاز متطلبات إعادة الإعمار والنهوض بعراق جديد، لا بد أن تكون مسؤولية بعض الدوائر مضاعفة ومنها البلديات لما لها من أثر في إظهار مدى الوعي والرقي الحاصل في تلك المدن.. ومن أجل الوقوف بشكل مباشر على سير عمل البلديات في العراق التقينا مع المهندس (عباس مسلم حسين) مدير بلدية محافظة الديوانية ليطلعنا على أهم الأعمال التي انجزت خلال عام (2003) والخطط المقترحة لعام (2004).

في البداية تحدث عن طبيعة وخصائص عمل البلدية قائلاً أن مهامها تقوم على تقديم الخدمات للمواطن عن طريق تبليط الشوارع وتنظيف الأحياء والمحلات وشوارع المدينة ورفع النفايات وتشجير الشوارع والساحات وإيجاد مناطق

وأضاف: لقد أجرينا كشفاً عن محافظة الديوانية من أجل النهوض بها، اتضح أن مجموع الشوارع المبلطة فيها لا يتعدى (5%) فقط، وهذا يعني أن الخدمات المطلوبة بحدود (95%) وحتى نختصر الزمن في تنفيذ خطة طوارئ تتمثل بتعديل ودفن أكبر عدد ممكن من الشوارع غير المبلطة وفرشها بالأسفلت، ومن ثم توجهنا إلى الأحياء حيث قمنا بتعديل شوارعها وفرشها بالسبيس في الأحياء ومنها: الحي العسكري بحدود 40 ألف متر مربع تعديل وفرش وحي الفرات 19 ألف متر مربع تعديل وفرش وحي الحكيم 19 ألف متر مربع

وحي الوحدة العربية 15 ألف متر مربع وعلى أمل تكملة بقية الأحياء ضمن خطة عام 2004 وهذه الخطة ليست طموحة لأنها لا تفي بالغرض ولكنها خطة طوارئ وبالمتوفر من الآليات ومحدودية الدعم المالي.

أما في جانب التنظيفات فقد قمنا بتجربة جديدة ومهمة وهي تعيين (2006) عمال ومراقب لتنظيف المدينة وبعد نجاح هذه التجربة قمنا بتحديد عقودهم لشهر واحد اعتباراً من يوم (12/27)، واستطعنا من خلال هذه التجربة أن نرفع كميات من النفايات خارج حدود المحافظة تقدر بـ(20) ألف متر مكعب علماً أن عدد العمال الدائمين في البلدية لا يتجاوز (300) عامل بواقع مدينة يتجاوز عدد نفوسها في المركز فقط (350) ألف نسمة أكثر من (1000) شخص وهذا

يعني أن العامل لا يستطيع أن يفي بالغرض بينما في دول أخرى يكون عاملاً لكل (165) شخصاً إضافة إلى وعي العامل والمجتمع ولهذا جاءت خطة تعيين هؤلاء العمال بفائدة كبيرة ولهذا نتمنى من المسؤولين أن يوفروا الأجواء لاستمرار هذه التجربة. وتشغيل هذه الأيدي العاطلة عن العمل في هذه المرحلة.

النظام ملك الجميع

أما التشجير، فبعد زوال النظام السابق قمنا بإدامة حدائقنا وإعادة الحياة إليها وتبديل تربها وإعادة تشجيرها وزراعة (5222) شتلة من النخيل، وأشجار الكالبتوز، والديدونا، وغيرها.

وعن أهم المشاكل التي تصادف سير العمل قال: أولاً هناك مسألة قلة الوعي لدى بعض المواطنين، مما يؤثر على سير عملنا خاصة التجاوز على حقوق الآخرين بحجة عدم المعرفة أو معتقداً أن القوانين السابقة ألغيت وهي ليست ملكاً لنظام معين وإنما وضعت من قبل أناس ذوي اختصاص وإن القانون لا يلغى إلا بقانون، ومن المشاكل والمعوقات في العمل هي: عدم وجود آليات بالمستوى المطلوب لتلبية وسد حاجة أعمال البلدية المتزايدة يوماً بعد يوم. وهناك التجاوزات التي نعمل على حلها وتسويتها بدون خلق مشاكل جديدة ومنع استمرارها.